**المرأة والتحولات السياسية بعد عام 2003 .**

**م.د. وسن عبد الحسين**

**مركز ابحاث الطفولة والامومة**

**أن إختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية وتعقد أسباب حدوثها والآثار التي تتركها هذهِ الظواهر على الفرد والمجتمع. مثل ظاهرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومحفزات هذهِ المشاركة أو معوقاتها والآثار التي تتركها على المرأة ذاتها بصورة خاصة والمجتمع من حيث تنميتهُ أو تخلفهُ بصورةٍ عامة. تعتمد على خلفية البناء الاجتماعي طالما أن المؤسسات السياسية هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية وأن النشاطات السياسية تترك آثارها الفاعلة والعميقة على جميع مؤسسات المجتمع بحيث يصيبها التغيير من نمطٍ الى نمطٍ آخر، فضلاً عن أن الظروف والمتغييرات الأجتماعية تؤثر بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة في الحوادث والظواهر السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع.**

**وبما ان المشاركة السياسية للمرأة ترتبط بالبناء الاجتماعي الذي قد يكون محفزاً لها أو عائقاً أمامها , وعلى طبيعة الحرية التي يمنحها المجتمع للمرأة كاندماجها في الجمعيات , والمنظمات المهنية , والنقابية , والأحزاب السياسية , والهيئات التمثيلية. إذ تعد المشاركة السياسية للمرأة في العملية السياسية وادارة شؤون المجتمع المدني من المؤشرات الدالة على تطور المجتمع وديمقراطية نظام الحكم في الدولة.**

**جاءت اول مشاركة سياسية فعلية للمرأة بعد عام 2003 ، من خلال اشتراكها في مجلس الحكم الانتقالي المؤقت ، الذي شكل بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم المدني بول بريمير ، الذي منح المجلس صلاحيات جزئية في ادارة شؤون العراق ، الذي امتدت مدة صلاحياته المحدودة من 12 تموز 2003 حتى حزيران 2004 ، وقد تكون هذا المجلس من (25) عضوا ثلاث منهم كن من النساء وهن الدكتورة عقيلة الهاشمي ، والطبيبة رجاء حبيب الخزاعي ، والناشطة التركمانية صون كول جاجوك . تلا ذلك تعيين عدد قليل من النساء في مجالس المحافظات ، دون منح اي امرأة منصب محافظ او نائب محافظ.**

**شكل التحول الذي جاء مع 9/4/2003، فرصة تاريخية لصعود المرأة السياسي في المجتمع فلأول مرة في تاريخ العراق السياسي تحظى المرأة بحصة كبيرة في المؤسسات التشريعية ونجاحها في شغل موقع في مجلس الحكم الانتقالي، كما حصلت على حصة من الحقائب الوزارية وكذلك في المجالس التشريعية الثلاثة التي تشكلت ( المجلس الوطني المؤقت، الجمعية الوطنية، مجلس النواب). فكان دخول المرأة في المعترك السياسي هو انجاز وتحدي، وضريبة المشاركة الحيوية قد عززت من الضغوط من جهة، والمكاسب من جهة اخرى .**

**جاء بعد ذلك وضع قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية المعروف باسم ( قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ) في 3 شباط 2004 ، من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة ليشكل قانونا اساسيا الى حين صياغة دستور دائم للبلاد ، ليمثل تقدما ملموسا للمرأة من خلال اقراره التمثيل النسبي للمرأة في الحكومة العراقية الانتقالية والبالغ (25%) من مجموع المقاعد ، وذلك بموجب الفقرة (ج) من المادة (30) من هذا القانون ، وقد اقر هذا القانون لادارة شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية الى حين قيام حكومة منتخبة تعمل وفق دستور شرعي دائم سعيا لتحقيق ديمقراطية متكاملة . كما جاء قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بنظام جديد لم تعرفه الدساتير السابقة ولا قوانين الانتخاب بخصوص شغل مقاعد الجمعية الوطنية، ويعرف بمصطلح( نظام الحصص النسائية، الكوتا النسائية ).**

**وعلى الرغم من الفرصة الجديدة التي قدمها قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ومعطيات نسب التركيب السياسي، الا ان المرأة لا زالت غائبة بصورة كبيرة عن خطوط المواجهة في الحياة السياسية في العراق، اذ تفوق قدرة المرأة وكفاءتها نسبة 25% التي وفرتها التشريعات لصالحها.**

**ولو تفحصنا ديباجة ونصوص دستور عام 2005 ، لوجدنا فيه انصافا للمرأة من خلال مساواتها بحقوق الرجل اذ جاء في ديباجته " نحن شعب العراق ... عقدنا العزم برجالنا ونسائنا ... على احترام قواعد القانون وتحقيق العدالة والمساواة ... والاهتمام بالمرأة وحقوقها ..." فيما نصت المادة (20) من الدستور لعام 2005 على ضرورة انصاف المرأة ومساواتها مع الرجل في الحقوق والتي نصها " للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح ".**

**الا ان هناك بعض الايمائات التي تشير الى عدم وجود رغبة حقيقية من قبل من قام بكتابة الدستور بمنح المرأة حقوقها السياسية ، اذ اشار بعض المختصين في شؤون المرأة.ان اللغة التي كتبت بها ديباجة الدستور كانت (لغة جنوسية ) بامتياز وللارقام دلالاتها الخطيرة في هذا المجال ، اذ تالفت ديباجة الدستور من (316)، مفردة كانت (85) مفردة منها تخص الرجال، فيما جاءت (4) مفردات تخص الاناث. وان هناك فجوة عميقة بين النوايا التي يعلنها الخطاب السياسي وبين ارض الواقع. فالكثير من مواد الدستور لم تترجم الى قوانين وسياسات فاعلة تكفل حصول المرأة على حقوقها.**

**شاركت المرأة في الانتخابات التي جرت في 30 كانون الثاني 2005، لانتخاب الجمعية الوطنية، وبلغت نسبة التمثيل 27% وحصلت على 75 مقعد من مجموع 275 مقعد في الجمعية الوطنية. وانخفض تمثيل المرأة في مجلس النواب عام 2006 بنسبة (26%) بعد ان حصلت على 72 مقعد من مجموع (274) مقعد في مجلس النواب. وفي الانتخابات التي جرت في 7 اذار 2010 بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان (25%) ، بعد ان حصلت المرأة على 82 مقعد من مجموع (325) مقعد في مجلس النواب. وفي الانتخابات التي جرت في 30 نيسان 2014 ، بلغت نسبة تمثيل المرأة (25%) ، بعد ان حصلت على 83 مقعد من مجموع (328) مقعد في مجلس النواب .**

**وعلى الرغم من التحول الاجتماعي للمرأة العراقية، وكفالة الدستور العراقي للشراكة بين المرأة والرجل في الحياة السياسية ، والمكاسب التي حصلت عليها هنا وهناك لم يساعدها هذا في الوصول الى منصب نائب رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء، وفي السياق نفسه فان النظام الانتخابي ونظام الكوتا قد انعكسا على سلوك النساء المنتخبات في مواقع صناعة القرار، فقد اصبحت انشطتهن تعبيراً عن ايديولوجيات احزابهن ولا تخص قضايا المرأة في اطارها الوطني فكثرة النساء داخل قبة البرلمان لا يقدم أي دعم لقضاياها العامة والمتعلقة بالمرأة. وانما كان اشراكهن كاسقاط فرض ان جاز التعبير ، اذ غالبا ما كان يتم اختيارهن كمرشحات من قبل الاحزاب السياسية لاكمال القوائم الانتخابية ، ولضمان تصويتهن على ما يتناسب مع مصالح احزابهن وليس مع ما يتناسب مع المصلحه الوطنية او ما يلبي تطلعات وطموحات المرأة العراقية ، لهذا نجد الاحزاب تتعمد اختيار المرشحات ممن يتصفن بعدم الخبرة السياسية او من حملت الشهادات الاولية ، وهذا يمثل اهدار لفرصة كبيره كان من الممكن للامرأة استغلالها بشكل امثل بعد كفاح طويل من اجل الحصول على ما حصلن علية بعد عام 2003.**

**كما ان نسبة النساء في اللجان البرلمانية لم تكن بمستوى طموح المرأة ، فان من بين (23) لجنة برلمانية ، لم تراس المرأة سوى لجنتين فقط وهما لجنة شؤون المرأة والطفل ولجنة المجتمع المدني. وهنا يمكننا ان نلاحظ عملية تغييب المرأة وبشكل متعمد عن اللجان الاكثر سيادية وحساسية .**

**اما على مستوى التمثيل الوزاري للمرأة بعد عام 2003 ، جاءت تشكيلة الحكومة المؤقتة التي اعلنت في 1حزيران 2004 بنسبة تمثيل (18%) بعد ان حصلت المرأة على (6) حقائب وزارية من مجموع (33) حقيبة وزارية . وزادت نسبة تمثيل المرأة في تشكيلة الحكومة الانتقالية التي اعلن عن تشكيلها في 3 ايار 2005 بنسبة تمثيل (20%) بعد ان حصلت المرأة على (6) حقائب وزارية من مجموع (30) حقيبة وزارية . الا ان هذه النسبة ما لبث ان تراجعت 2006 الى (10.8%)، في الحكومة الدائمية التي اعلن عن تشكيلها في 20 ايار 2006، بعد ان حصلت المرأة على (4) حقائب وزارية من مجموع (37) حقيبة وزارية في اول تشكيل وزاري دائمي معلن.**

**الا ان تمثيل المرأة كان قد اصيب بانتكاسه قوية في الحكومة التي شكلت في 12كانون الاول 2010 بعد ان حصلت على نسبة تمثيل بلغت (2،6%) اذ لم تحصل المرأة الا على وزارة واحده بدون حقيبة من مجموع (38) وزارة ،الا ان نسبة تمثيل المرأة كانت قد تحسنت بعض الشيء في تشكيل اخر حكومة عراقية التي تم الاعلان عنها بتاريخ 8 ايلول 2014 ، اذ كانت نسبة تمثيل المرأة قد بلغت (4%) بعد حصولها على وزارتين هما الصحه واخرى بدون حقيبه وهي وزارة الدولة لشؤون المراة من مجموع (25) وزارة ، كما شغلت المراة منصب امين بغداد لاول مرة في اريخ العراق . وياتي ارتفاع نسبة تمثيل في هذه الحكومة عن سابقتها بسبب تقليص عدد الوزارت ضمن سياسة التقشف التي اقرتها الحكومة بسبب انهيار الوضع الاقتصادي بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية، وليس بسبب كفاح المرأة داخل المنظومة الحكومية من اجل الحصول على نسبة تمثيل تكون اكثر انصافا لها.**

**وعلى الرغم من اهمية وجود وزارة للمرأة الا ان دورها لم يفعل لقلة التخصيصات المالية المخصصة لها من قبل الموازنة الحكومية ، اذ لم يتجاوز ما تم تخصيصة لهذة الوزارة الثلاثة ملايين دينار حسب ما صرحة به الدكتورة ابتهال الزيدي وزيرة شؤون المرأة السابقة ، مما ادى الى عزل قضايا المرأة بدلاً من دمجها في المجتمع، واما على صعيد الاحزاب فلم تتسنم أي امرأة رئاسة الحزب.اما بالنسبة الى مشاركة المرأة في انتخابات مجالس المحافظات ، فانها نسبة متواضعة امام طموحات المرأة العراقية ، الا انها رغم ذلك شكلت خطوة مميزة خاصة اذا ترافقت مع جهود لدعم المرأة بالتدريب والخبرة ، فهذه المجالس هي مؤسسات خدمية تهدف الى توفير الخدمات المجتمعية داخل التجمعات السكانية المختلفة ، وهذا يعني ان نجاح المرأة في دخول هذه المجالس ، سوف يمكنها من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المجتمع الخدمية.**

**كشفت مشاركة المرأة في انتخابات مجالس المحافظات ، تاصل القيم التقليدية في المجتمع العراقي على الرغم من التحول الذي حدث في العراق بعد عام 2003 ، اذ كانت هذه القيم هي التي تتحكم بنوع وحجم المشاركة السياسية للمرأة ، فضلا عن الثغرات التي احتواها النظام الانتخابي الذي عجز عن معالجة المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية للمرأة في الحياة السياسية . واكدت على حقيقة مفادها ان خارطة القوى السياسية مهما تغيرت فان وضع المرأة ثابت وحراكها لايتجاوز الاطر التقليدية التي عملت على انجاحها في الانتخابات ، او تلك التي حالت دون نجاحها ، وان الوعي السياسي للمواطن العراقي لا يقابلة تغير في وعية ونظرتة للمرأة .**

**لم يقتصر تهميش المرأة داخل الحكومة العراقية على النزعة الذكورية للرجل فقط ، وانما كانت المرأة شريكه في عملية الاقصاء هذه بطريقة غير مباشره ، فالمرأة العراقية لم تكن اقل اندفاعا من الرجل من اجل الاشتراك بالانتخابات فقد كان لها حضور فاعل وملحوظ من حيث الترشح اوالتصويت ، لكن النقطة المفصلية في هذا الموضوع هو الى من صوتت المرأة ، ففي اغلب الاحيان كانت المرأة تصوت لصالح الرجال على حساب بناة جنسها ، بسبب تاثير الرجل من داخل العائله على خيارها الانتخابي ، ففي اغلب الاحيان كانت المرأة تصوت الى المرشح الذي كان قد اختاره الزوج او الاب او الاخ ، مما ادى الى اهدار كثير من الاصوات النساية التي كان من المؤمل ان تشد من ازر المرأة داخل السلطة التشريعية ، وهذا يؤدي الى ترصين دورها في السلطة التنفيذية ، فضلا عن ابعاد بعض النساء اللواتي جاءت بهن الاحزاب لغراض حزبية فئوية وليس لتمثيل المرأة من اجل المرأة ، وبذلك فقد أغفلت الحركة النسائية قضية مهمة في تفعيل دور المرأة السياسي ألا وهي نخبوية الكثير من المنظمات النسوية والتي أقتصر عملها بشكلٍ أساسي على شريحة (نخبة) معينة من النساء ولم يصل تأثيرها المتمثل بالتوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة وابعادها الأيجابية الى القاعدة النسوية العريضة في المجتمع. وعليه فقد غلبت صفة التبعية على المشاركة الانتخابية للمرأة في الحياة السياسية، اي بمعنى اخر التصرف في المجال السياسي ليس إنطلاقاً من قرار ذاتي أو إرادة مستقلة وإنما إستجابة لأرادة الآخر ليس بالضرورة خوفاً وإضطراراً وإنما أيضاً تطلعاً للحظوة عند الأقوى وتوخياً لرضاه وهذا يعكس علاقات القوة بين المرأة والرجل .**

**يتضح مما تقدم ، ان المتتبع لمشاركة المرأة السياسية بعد عام 2003، فانه يرى المرأة العراقية قد نالت حقوقها ، فهي مارست دورها كناخبة او مرشحة . كما ان الدستور العراقي لعام 2005 ، قد ضمن الكثير من حقوق المرأة السياسية، لكن هذه الضمانات التي نص عليها الدستور لم تاخذ نصيبها من التنفيذ فبقيت مجرد قوانين جامدة . كما ان التحولات السياسية التي منحت الفرصة ليكون هنالك تمثيل نسبي للمرأة العراقية ، كانت تخفي بين طياتها تراجع كبير ايضا في وضع المرأة العراقية ، وهذا ما كشفته نتائج انتخابات مجالس المحافظات ، من خلال استمرار هيمنة البنى التقليدية التي تتحكم بنوع وحجم المشاركة السياسية للمرأة ، كما اشرت هذا الفترة ظاهرة سلبية وهي اخفاق المرأة العراقية في الحصول على المقاعد البرلمانية خارج نظام الكوتا ، وهذا مؤشر خطير فيما يتعلق بوضع المرأة في العراق ، اذ لولا الكوتا لما كان هناك تمثيل نسوي يتناسب مع حجم المرأة وقضاياها في المجتمع العراقي ، بسبب الثقافة الذكورية السائدة التي لاتسمح للمرأة بان تاخذ دورها السياسي في المجتمع .**

**كما ان المرأة لم تستطع ان تاخذ دورها الفاعل بعد دخولها البرلمان ،بسبب ابتعادها عن قضايا وهموم المرأة العراقية ، وعدم مقدراتها التخلص من التبعية الحزبية او الطائفية للاحزاب التي رشحتها لدخول البرلمان ، كما ان الاحزاب السياسية غالبا ما كانت تقوم باختيار مرشحات من مستويات فكرية محدودة من اجل ضمان تبعيتها لاحزابها ، لهذا نرى بعض الاحزاب السياسية وخصوصا الاسلامية غالبا ما تحافظ على بعض الوجوه النسائية وتحرص على توجدهن في كل دوره انتخابية بسبب الطاعة العمياء من قبل اولئك المرشحات . وهذا ما انعكس بشكل سلبي على قضايا المرأة العراقية وطموحها السياسي ، بعد ان تم تهميشها وبشكل دستوري .**